




بازدید شد
۱۳۸۱

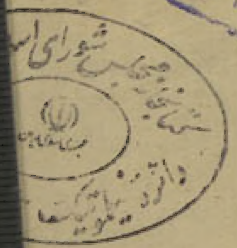
کتابخانه مجلس شورای ملی	
اسم کتاب: رساله میرزا طرب	
مؤلف:	موضوع: تاریخ
	
مؤسسه: ۱۳۰۲	شماره دفتر: ۱۲۱۶۷
۸۲۹	

۷۹۵



رساله میرزا طرب

بازرسی شد
۳۷ - ۶۳



دائرة فیکوتیک

رساله میرزا طرب

۱۷۹۵

بازدید شد
۱۳۸۱

کتابخانه مجلس شورای ملی	
اسم کتاب: رساله میراث طرب	
موضوع: تاریخ	مؤلف:
مؤسسه: ۱۳۰۲	
شماره دفتر: ۱۲۱۶۷	۸۲۹

۷۹۵

رساله میراث طرب



۱۷۵۵

رساله میراث طرب

بازرسی شد
۶۳ - ۶۲

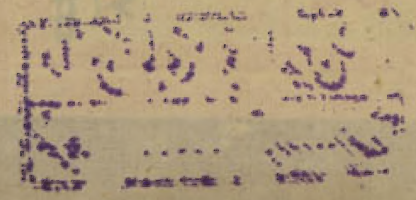


کتابخانه مجلس شورای ملی



و این کتابخانه متعلق به
 کتابخانه عمومی است
 و این کتابخانه متعلق به
 کتابخانه عمومی است
 و این کتابخانه متعلق به
 کتابخانه عمومی است

داخل کتابخانه محمد زین شد
 شماره ۲۳۳۳۳۳۳۳



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لمن يقضي بالحق وهو خير الفاضلين والصلوة
على رسوله المبعوث على العالمين صلى الله عليه واله
اجمعين **اما بعد** فيقول الفقير الحقير ابوطالب بن
محمد رضا الحسن الحسني اوثيا كما بهما باليمين واو
قيا يوم القيمة موقف الامين لما رايت مسئلة تطلب

الميت مسئلة مهتة كثيرا لفائدة ولم تنجح في كلام
من العلماء حتى اشفقت شموها على الاقول واستطو
الافاضل زوايا الخمول فصار قول الميت كالميت
مشهورا بين الفحول مع انه لا حجة لهم فيه من العقول
والمنقول طفت رساله وجيرة على تخفيفه وصحته
في نهاية الوضوح والشفيع وذكرته دلائل الظفر
مع الاختصار والترجيح وتمسكت في جواب المسألة
بذيل العدل والانصاف وتحدثت في رد ما اوردوه
من ذهب البغي والاعصاف راجيا من الله تعالى جز
التوفيق واصابة الحق بالتحقيق وفان لا رب ادخلني
مدخل صدق واخرجني مخرج صدق واجعل لي من
لذاتك سلطانا نصيرا وما بنصرت في هذا الباب الا

٢
الأعناية سلطان سلاطين الجهمان وافقار خواقين
الدوران مقوى جند الله بالتب^{النائب} العاصب المشهور
وناصر دين الله بالجند المجتهد المؤيد المنصور واهب
الناج للأكيل وناهب المنطقة من الجوز آمن
لاح شقائق التوحيد من شواهد جبال جبلته و
داح دوحه العدل من دواهد سمته بل فاح من
ساحب زبال هته ارج النياية النبوية وساح
من مساكب انهار رحمته فليج الخلافة العلوية منه
بداية الهداية واليه معاذا الرشاد له دعوة الحق
وهو لكل قوم هاد قاصم انصاب الخوارج ونصب
التواصب قاذق اقداح الاغاجم وازلام الاغاب
ملك الغزاة والمجاهدين مقبض قوانين الاجتهاد في

٤
اغلاء الدين حافظ شعور الاسلام هو الذي طلع
سهيل طلعتة من يمان الايمان على بيضة الانسلا
المجاهد المعاهد لجيش الفتح والظفر مقدمة الجيوش
للخلف المظفر المنظر السلطان بن السلطان بن السلطان
الخاقان بن الخاقان بن الخاقان **محمدا** خلد الله ملكه
وادام الله ايام سلطنته وابد الله اعوام دولته
وزين الله سماء اعتلائه بثواب البناء ودوائر
الدوام قوم الله مقام كبرياء الى قيام الحجة القام
بين الزكن والمقام وعسى الله ان يمتنع بها الطلاب
ويترتب عليها نتائج الاجر والثواب ولئن فائتي
الثناء الجبيل في العاجل فحسبي ما ارجو من الثواب
الجزيل في الاجل وما توفيقي الا بالله عليه توكلت

انيب **فَاعْلَمْ** أَنَّهُ فِي تَقْلِيدِ الْمِيثِ خِلَافٌ ظَاهِرٌ أَكْثَرُ
الْعُلَمَاءِ الْمَنَعُ مِنْهُ مُطْلَقًا وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى الْجَوَازِ
مُطْلَقًا وَمِنْهُمْ مَنْ فَصَلَ مَنَعَ وَجُودَ الْحَيِّ لَامَعَ
عَدَمُهُ وَمَالُ بَعْضِ الْمُنَاقِرِينَ إِلَى جَوَازِ التَّقْلِيدِ
لِلْمُقْلِدِ الَّذِي كَانَ يَقْلِدُهُ فِي حَيَوَتِهِ مُخْلَافًا لِابْتِدَائِي
وَاسْتِقْرَافِهِ بَعْضَ الْحَقِيقَاتِ مِنَ الْمُنَاقِرِينَ وَالْقَوْلُ بِالْجَوَازِ
الْمُطْلَقِ هُوَ الْأَقْوَى إِذَا لَا إِحْتِجَاجَاتٍ الْمَذْكُورَةَ لِنَهْيِ
الْحُجَّةِ فِي كَلَامِ الْأَصْحَابِ كُلِّهَا أَوْ هُنَّ الْيُوسُفُ كَيْفَ
الْعُكُوبُ مِنْهَا مَا قَالَهُ الْعَلَامَةُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي التَّهْذِيبِ
الْأَقْرَبِ أَنَّهُ إِنْ حَكِيَ عَنْ مِثْلٍ لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ إِذْ قَوْلُ
لِلْمِثِّ وَهَذَا يَنْعَقِدُ الْأَجْمَاعُ عَلَى خِلَافِهِ أَنَّهُ مَعَ
الْمُضَادَّةِ بِحَسَبِ الْحَقِيقَةِ لَا يَلَايِمُ مَذْهَبَ الْأَمَامِيَّةِ

رَضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ فَلَمْ يَزَلِ الْأَجْمَاعُ فَاتِهِ لَا عِبْرَةَ
عِنْدَهُمْ يَقُولُ أَحَادُ الْجَمْعِينَ بَلْ أَيْمَانًا هُوَ لِكُشْفِ الْأَشْيَاءِ
عَنْ رَأْيِ الْمُعْصُومِ وَلِذَلِكَ يَقُولُونَ بَعْدَ ضَرَرٍ
مُخَالَفَةِ مَعْرُوفِ النَّسَبِ مَعَ الْحَيَوَةِ أَيْضًا وَشَهَادَةِ
الْمِثِّ مُعْتَبَرَةٍ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ وَهُوَ يَسْتَلْزِمُ ^{عَدْلًا} الْأَعْدَالَ
بِقَوْلِهِ فِي عَدَدِ الْكِبَارِ فَتَدَبَّرْ وَمِنْهَا أَنْ مُتَابَعَةَ
الْأَعْلَمِ وَالْأَوْرَعِ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ وَاجِبٌ بِالْأَجْمَاعِ
وَالْوُقُوفِ عَلَيْهِمَا فِي هَذَا الْعَصْرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى
الْأَعْصَارِ السَّابِقَةِ غَيْرِ مُمَكِّنٍ فِيهِ أَنَّهُ يُمْكِنُ الْأَطْلَامُ
عَلَيْهَا بِأَيِّ الْأَثَارِ وَالْأَخْبَارِ وَالتَّضَائِفِ وَتَحْوِيلِ
وَهَذَا فِي غَايَةِ الظُّهُورِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا الْأَجْمَاعَ
حُجَّةٌ لِلْجَوَازِينَ فَلَا تَغْفُلْ وَمِنْهَا أَنَّ الْمُجْتَهِدَ إِذَا تَغَيَّرَ

رآته فقد وجب العمل برأيه الا خبر وهو غير متميز
 في الاموات فيه انه مع التميز ممكن للعلم بتوزيع
 كتبهم وفتاويهم انما يتم فيمن علم فيه تغير الراي
 ولم يضر احتمال التغير للاصل كالحج ومنها ان
 دلائل الفقه لما كانت ظنية لم تكن حجة بالابانة
 الظن الحاصل معها وهذا الظن يمنع بقاءه بعد
 الموت فيبقى الحكم خاليا عن السند فيخرج عن كونه
 معتبرا شرعا وزاد الفاضل المدقق مير محمد باقر
 الداماد في كتابه شارح النجاة ان المجتهد بعد
 موته يمكن ظهور خطأ ظنه كما في حال الجحوة فلا
 يمكن القول باصالة لزوم اتباع ظنه اذ بقاء الموضع
 معتبر في الاستصحاب والى جواب عنه انه بعد تسليم

زوال الاعتقادات والعلوم القائمة بالنفس
 الناطقة بعد الموت منع خلو الحكم عن السند لانه
 اذا حصل للمجتهد العلم او الظن بالحكم الشرعي من
 دليل اقرب به علمه او ظنه فلم لا يجوز العمل بذلك
 الحكم الذي افتى به في حياته بعد موته ولم لا يكفي
 لسندية ذلك الحكم بالنسبة الى المقلد علمه او ظنه
 السابق المقترن به مع عدم العلم بالميزان في حياته
 لا بد لنسبه من دليل ودعوى لزوم بقاء ظن المجتهد
 الى حين عمل المقلد او المسئلة غاية لزوم عدم العلم
 بتغير اعتقاده وهو حاصل ههنا بحسب الفرض و
 احتمال ظهور خطأ الظن غير مضر كما في النجاة
 لزوم اتباع ظنه بحاله ولذلك مال بعض المتأخرين

الى جواز التقليد المقلد الذي كان يقلده في حياته
دون تقليد الابتداء واستقر به بعض المحققين منهم
والغفلة عنهم في هذه التخصيص اذ لا فرق بين الابتداء
والاستدما في اتحاد الطريق في المسائلين فجزئي
ادلة المسئلة الابتداء في المسئلة الاستدما في
اثباتا ونفيا بلا تفاوت فندبر ولا تغفل وههنا
وجوه اخرجها لا طول الكلام بذكرها وذكرها فيها
ولضعف هذه الوجوه المذكورة وغيرها قال حنا
المعالمه والحق المذكورة للنسج في كلام الاصحاب
على ما وصل النار دبه جدا لا يستحق ان يذكر قال
ويمكن الاحتجاج له بان التقليد انما ساغ للاجماع
المنقول سابقا للزوم العسر والخرج بتكليف الخلق

بالاجتهاد وكلا الوجهين لا يصلح دليلا في موضع
التزاع لان صورة حكاية الاجماع صريحة في
الاختصاص بتقليد الاحياء والعسر والخرج ^{من} بتد
بتسوية التقليد في الجملة ولا يخفى ان حاصله و
مرجه الى ان الاصل حرمة العمل بالظن وما دل
على جواز التقليد امران الاول الاجماع المنقول
من العلماء على الاذن للعوام في الاستفتاء وهو
صريح في الاحياء والثاني لزوم العسر والخرج
لولا وهو لا يثبت جواز التقليد مطلقا حتى لو كان
هنا كحج وتحقق هذا المقام يحتاج الى تجديد
الكلام في ان امثال زماننا جواز العمل بالظن
الا ما يثبت حرمة او الاصل حرمة العمل به الا

ما ثبت بجوازهم ولما كان اثبات ظن المعلوم المحجة
 بدونه خرقا لقضاء الحق هو الأول كما حقق في موضع
 فالأصل في زماننا جواز العمل بالظن في الفروع
 الأما ثبت حرمة كالمقياس والاستحسان وغيرها
 لا الأصل حرمة العمل بالظن وعلى هذا عموم النهي
 عن التقليد واتباع الظن ممنوع فإن بعض الظن اشم
 لا كله وهو اثنا في الأصول بالنظر في سياق الآيات
 وأنه الذي لا يعتبر فيه الظن دون الفروع سلبا مع
 إمكان العلم لا مع استداده والدليل في التقليد
 ليس هو محض الإجماعات المنقولة حتى يقال إنها صحيحة
 في الأحياء وليس محض لزوم العسر والحرج أيضا حتى
 يقال بانعدامه بتقليد الحي مع أنه لا يتم به عموم المنع

بل هو اعتراف بجوازه إذا لم يوجد حجة والمدعى
 العموم وغاية ما في الباب من لزوم العسر والحرج
 يدل على جواز التقليد ومنع وجوب الاجتهاد عينا
 وكذا ما ورد من الأخبار من رجوع الناس بأمر الله
 إلى محمد بن مسلم ويونس بن عبد الرحمن والفضل بن
 شاذان وأمثالهم في أقوالهم وأحكامهم على ما
 ذكره الكشي في ترجمتهم ولكن تخصيص الحي وإخراج
 الميت يحتاج إلى دليل إذا التخصيص خلاف الأصل
 ومنع انحصار اندفاع العسر بتقليد الأحياء إذا
 الاندفاع بتقليد الميت أيضا بل هو استدلال باب
 العلم وانحصار المناص في الظن ودلالة الأحياء
 كما سنعرف انشاء الله تعالى قال صاحب المعالم

القول بالحق والعدل الجدي على اصولنا لا في المسألة
 اجتهادية وفرض الغامض فيها الرجوع الى فتوى
 المجتهدين وحينئذ فالقائل بالجواز ان كان ميتا
 فالرجوع الى فتواه ودور ظاهر وان كان حيا فاتباع
 فيها والعمل بفتوى الموتي في غيرها بعيدا لا يختص
 فيه ما لا يخفى اذ لا نسلم ان هذه المسألة اجتهادية
 بل من نوابغ المسائل الكلامية ويجب فيها الاجتهاد
 لا التقليد على التفصيل المذكور في الاصول من
 معدورية العاقل وكفاية الظن مع عدم امكان
 العلم ولو بالاعتماد على قول عالم حي وميت ولا
 بشرط في معرفة هذه المسألة حصول شرائط الاجتهاد
 في الفروع ولو سلمنا كونها اجتهادية وفرض العلم

فيها الرجوع الى فتوى المجتهدين فلا يتم بهذا ايضا
 اذ لو جوز التحريم في الاجتهاد لجاز كون التكليف
 مجتهدا في هذه المسألة الاصولية زاعما انه يجوز
 الرجوع الى الميت فارجع اليه في الباقي من المسائل
 ولو لم يجوز له لا بعد في تقليد مجتهد حي في هذه
 المسألة وتقليد الاموات في الباقي واذ غاب البعد
 في مثل هذه المقامات البرهانية بعيد عن العلم
 فتدبر ثم قال ايضا مخالف لما ظهر من اتفاق علماء
 على المنع من الرجوع الى فتوى الميت مع وجود الحي
 بل قد حكى الاجماع فيه صريحا بعض الاصحاب ان هذا
 لشي عجاب اذ لو اتفق العلماء رضوان الله عليهم على
 هذا الاستغنى عن التطويل الذي ذكره ولا نزاع

فإنه يجهل بالاجماع اشكال كما لا يخفى نعم يظهر
هذا التفضيل من كلام بعض علمائنا وهو الشيخ زكن
الدين محمد بن علي الجرجاني في شرح المبادئ حيث
قال الاشبه ان يقال المستغنى ان وجد المفتي لم يجز
له الاستفتاء في الحاكى سواء كان عن حي او ميت
لانه مكلف بالآخذ باقوى الظن فيعين عليه
كما يجهد فانه يجب العمل باقوى الدليلين فان لم يجد
فلا يخلوا اما ان يجد من يحكى عن حي او لا فان وجد
يعين ايضا وان لم يجد فاما ان يجد من يحكى عن الميت
او لا فان وجد وجب الآخذ بقوله وان لم يجد وجب
الآخذ من كتب المجتهدين الماضين قال الشيخ سليمان
في الرسالة مثل ذلك ونقل ايضا مثل ذلك عن

الشيخ علي بن هلال ولا يخفى ما في كلامهم من التمسك
والتهافت لانه اذا كان مكلفا بالآخذ باقوى
الظنين فالمكلف به هو فاذ احصل من الحاكى عن
حي تعين العمل به سواء وجد المفتي ام لا واذا لم يجد
من الحاكى عن ميت تعين العمل به ايضا سواء وجد
الحاكى عن حي ام لا وسواء وجد المفتي ام لا فهذا
الدليل يناقض المدعى وهذا الترتيب لا طائل
تحته بل هذا الدليل دليل على الجواز المطلق كما لا
يخفى على المتأمل فقامل ثم فصل صاحب الوافية
تفضيلا غير بيا حيث قال الذي يحتلج في الخاطري
هذه المسئلة ان من علم من حاله انه لا يفتي في مثل
الأمثلة لا بد له ومذلولاتها الصريح كالقيد

سوفير من قبل المتقدماء يجوز تقليده حيا كان أو
 ميتا ولا يتفاوت حيوته وموته في فتاويه واثامه
 لا يعلم من حاله ذلك كمن لا يعمل باللوامز الغير
 البتة والافراد الغير البتة الاندراج فيشكل
 تقليده حيا كان أو ميتا ثم اورد سوا الاعلى نفسه
 بانه يلزم عدم جواز اعتقاد المجتهد على اعتقاده
 في هذه القسم الثاني في عمل نفسه ايضا واجاب
 بانه لا يلزم ذلك لانه اذا جزم باللزوم او الفردي
 يحصل له الجزم بالحكم الشرعي ومخالفة الحكم المقطوع
 به غير معقول فيه غفلة وذهول ولا ان ماتت
 الى بعض القدماء من العمل بما ذكره ممنوع كما هو
 ظاهر للشئع كيف لا فان البناء على ذلك يوجب

تقاعد الفقيه عن الافتاء اذ لا يتم المقتضى بذلك
 كما لا يخفى ثانيا انه قول حادث خارق للاجماع
 المركب ثالثا ان اطلاع المقلد بذلك وتقرق بين
 القسمين امر منعسر بل متعذر رابعا انه اذا ثبت
 حجية اجتهاد المجتهدين من القسم الثاني على نفسه
 ثبت حجيته على العاقل ايضا لعموم الادلة سيما اذا
 كان الحكم نجز ومباها كما اذا عاه خامسا ان جعل
 الاحكام والفتاوى التي يحتاج اليها العاقل ثما
 يستنبط من القسمين الاخرين وغالب احتياج الناس
 الى المجتهد ثما هو في ذلك واعرب منه ما ينبغي عليه
 هذا الحكم وهو ان كون اخلافهم في القسمين الاخرين
 كاشف عن غلطهم بخلاف اختلاف الحاصل في القسمين

الخلافة في غير ذلك إلى اختلاف الأخبار إذ عدم الاتفاق
على الأمرين أن كانا لكون الاختلاف ناشيا من
عدم أصابة الحق فالاختلاف في العمل بالأخبار
أيضا مبني على اختلافهم في الترجيحات لما موردها
بينهما فالترجيح انما يصد من رأي المجتهد وفكره
والغلط فيه غير عزيز مع أن الفرق بين الظواهر
التصوص وغيرهما من الأمور الاجتهادية قربة ظاهرا
عند بعضهم خفي عند آخر وبالعكس إلى غير ذلك
من المفاسد الواردة على هذا التفصيل فندبر فلا
جواز التقليد من الميت مطلقا سواء كان يقلد في
حيوته لولا الأول من جهة دليل العقل وهذا
يتوقف على تمهيد مقدمة وهو أن عمل المقلد

يقول المجتهد ليس باب التبعيد المحض بل لا بد من كماله
عن نفس الأمر طائفا كما أن عمل المجتهد على الأدلة
كذلك إذ لا ريب أن البناء على الثاني أرجح لكشفه
عن الواقع المتبع بحكمه بأن مراد الشارع هو تحصيل
الأقرب إلى نفس الأمر وقوله تعالى الذين يسمعون
القول فيتبعون أحسنه يشهد عليه وفي مقولة
عمر بن خطلة وما في معناها من الأخبار دلالة
على ذلك بالنسبة إلى المجتهد والمقلد كليهما فلا
خطأ ومما يؤيدان بناء المقلد أيضا على الظنون
كالمجتهد لا محض التبعيد بتقديم العلم والأورع
وقد علل يكون قوله أقوى وأرجح إذا تمهد بهذا عرف
أن رجوع العامي إلى المجتهد من جهة دليل العقل بانه

بِقَوْلِهِ الْكَاتِبُ يَقِينًا بِالْحُكْمِ الْوَاقِعِ وَانْدَادَ
 بِأَمْرِهِ الْعِلْمُ الْيَتِيمُ وَفِيهِ تَعْلِيلٌ مَا لَا يَطَاقُ فَلَا مَنَاصَ
 إِلَّا الظَّنُّ كَالْجَهْدِ بِحُصُلٍ مِنَ الْأَمَارَاتِ الْفَقْهِيَّةِ
 كَذَا ظَنُّ الْمُقْلِدِ بِحُصُلِ مَتَابَعَةِ الْجُهْدِ فَجَبْدٌ بِحُجَّتِ
 مَعَ التَّعَدُّدِ فِي تَعْيِينِ مَنْ يَحْتَجُّ تَقْلِيدَهُ إِلَى الْعَمَلِ بِالظَّنِّ
 لِأَنَّهُ بَعْدَ سَدِّ بَابِ الْعِلْمِ مَكْلَفٌ بِالْأَخْذِ بِالْأَقْوَى
 الظَّنِّ كَالْجَهْدِ فَجَبْدٌ عَلَيْهِ الرُّجُوعُ إِلَى الْعُلَمَاءِ
 الْمُسْتَبْطِينَ حَتَّى ظَهَرَ بِهِ رِخَاءُ نَهْمٍ مِنْ تَمَيُّزِ الْعُلَمَاءِ بِمُقْضَى
 فَهْمِهِمَا لِمُغْيَارِهِمَا حَصَلَ بِهِ الرِّخَاءُ فَقَدْ بِحُصُلِ
 ذَلِكَ مِنَ الْحَيِّ وَقَدْ بِحُصُلِ مِنَ الْمَيِّتِ وَإِذَا حَصَلَ لَهُ
 الظَّنُّ فِي الْفُرُوعِ بِقَوْلِ الْمَيِّتِ بَانَ مَا قَالَهُ هُوَ حُكْمُ اللَّهِ
 فَلَا مَعْنَى لِرُكِّ مَتَابَعَتِهِ وَتَرْكِ تَقْلِيدِهِ وَالْعَمَلُ بِقَوْلِ

فَمَا كَانَ ظَنُّ الْجَهْدِ

غَيْرِهِ مَعَ بَقَاءِ ذَلِكَ الظَّنِّ بِالْحُكْمِ الْوَاقِعِ وَالْجَوَابُ
 الْعَمَلُ بِقَوْلِهِ هُوَ تَكْلِيفُهُ مَعَ قَبْحِ تَرْجِيحِ الرَّايِ عَلَى
 الرَّايجِ وَالْقَوْلُ بَانَ قَوْلُ الْمَيِّتِ لَا يَفِيدُ الظَّنَّ جَرَّافَ
 إِذْ لَا مَذْخِلَةَ لِلْمَوْتِ وَالْحَيَوَةِ فِي حُصُولِ الظَّنِّ بِحُكْمِ
 اللَّهِ الْوَاقِعِ إِذْ كَلَامُهُمَا إِنَّمَا يَعْتَمِدَانِ عَلَى أدْلَةٍ مُتَّحِدَةٍ
 الْمَاخِذِ وَالْقَوْلِ بَعْدَ جَوَازِ تَقْلِيدِ الْمَيِّتِ لِأَجْلِ
 مَوْتِهِ وَجَوَازِ تَقْلِيدِ الْحَيِّ لِأَجْلِ حَيَوَتِهِ إِنَّمَا يَصَحُّ مِنْ أَجْلِ
 التَّعَبُّدِ لِلْمَحْضِ قَوْلِ الْكَلَامِ إِلَى أَنَّ الْمُقْلِدَ يَظُنُّ مِنْ حُجَّةِ
 الشَّهْرَةِ وَالْإِجْمَاعِ الْمُنْقُولِ أَنَّ لَهُ مَتَابَعَةَ الْأَحْيَاءِ
 لَا الْمَوْتَى وَقَدْ عَرَفْنَا أَنَّ بِنَاءَ الْمُقْلِدِ عَلَى الظَّنِّ كَالْجَهْدِ
 لِيَجْتَهِدَ لِأَخْضِ التَّعَبُّدِ مَعَ أَنَّ الْإِجْمَاعَاتِ الْمُنْقُولَةَ فِي
 تَقْدِيمِ الْأَعْلَمِ وَالْأَوْرَعِ أَوْضَحَ وَأَكْثَرُ مَا نَقَلَ مِنْ مَنَعِ

تقليد الميث كما لا يخفى على الماهر في الأصول غاية
الأمر أن الاجتماع المنقول هو ظني والشهرة أيضا
فإذا حصل للعامة الظن القوي بقول الميث في المسألة
الفرعية بحكم الله الواقعي بأنه حكم الله في الواقع فكيف
يعارض به الظن الضعيف الحاصل من الاجتماع المنقول
أو الشهرة على عدم جواز العمل بتقليد الميث ثم إذا
دار أمره في مسائل الفروع بين مجتهدين أحدهما
حي والآخر ميت وحصل له الرخاء في أن متابعة
ذلك الميت اقرب إلى حكم الله الواقعي للأمازيث
الخارجة والقرائن الدالة ولو بسبب مدح العلماء
وصفهم ذلك الميث بالاتفاق والتحقيق فكيف يجب
أو يجوز للعالم الذي لا يجوز تقليد الميت منعه عن

ذلك إذا لم يحصل له الظن بقوله بأن ما فهمه باطل
فحاصل التحقيق في المسألة أن المقلد أيضا كالمتجهد
نبأه على العمل بالظن لا محض التقليد في تقليد المتجهد
وإذا آل الأمر إلى العمل بالظن وقوته فكما حصل
له الظن القوي بحكم الله الواقعي بعد سد باب العلم
فهو تكليفه سواء كان ذلك بتقليد الحي أو الميت
ومع حصول قوة الظن في جانب قول الميت لا يجوز
العمل بقول الحي فتدبروا الثاني دلالة الاخبار
عليه منها ما روى الكشي في ترجمة بولس بن عبيد
الرخن بسند عن الفضل بن شاذان عن أبيه عن أحمد
أبي خلفه قال كنت مريضا فدخل علي أبو جعفر يعوذ
في مرضي فاذا عند رأسي كتاب يوم وليلة فجعل

بعضه ورقة حتى لانه عليه من اوله الى
 الخرج جعل يقول رحم الله بولس رحم الله بولس
 والقاسم ان الكتاب كان كتاب الفتوى فحصلت
 الامام على تقليد بولس بعد موته ومنها ايضا
 ما روى بسنده عن داود بن القاسم ان ابا جعفر
 الجعفري قال دخلت كتاب يوم ليلة الذي
 الفه بولس بن عبد الرحمن على ابي الحسن العسكري
 فظرفيه وتصفحه كله ثم قال هذا ديني ودين ابائي
 وهو الحق كله ولو لم يجز العمل بقول الميت لانكره
 العمل به حين عرضه مع انه يصدق ولا يخفى ان
 هذا الحديث يؤيد حديث السابق فتدبر ومنها ما
 روى الكليني في اصول الكافي عند ذكره روايته

العب

الكتب هكذا عدة من احاطا بها عن احمد بن محمد بن
 البرقي عن بعض اخطابه عن ابي سعيد الخدري عن
 الفضل بن عمر قال قال لي ابو عبد الله المكت
 وبث علمك في اخوانك فان من او رث كتبك
 بنيك فانه ياتي على الناس زمان هرج لا ينوز فيه
 الا بكتبهم لا خفاء في دلالة على العمل بقول
 الميت بل في غاية الظهور وايضا ابن بابويه صرح
 بجواز العمل به في من لا يحضره الفقيه مع انه كثيرا
 ما ينقل فتاويه ابنيه وهو صريح في تجوز العمل بقوله
 ابنيه بعد موته وانكاره مكابرة الثالث لاجماع علما
 وجوب متابعة الاعلم والاورع من المجتهدين وانما
 الحى يحتاج الى دليل والتثبت بان الوقوف عليها

وايضاً روى الكليني
 طلب الله امانة في اصول
 الكافي عند ذكره روايته
 العالم والمعلم هكذا
 عن ابن ابي عمير عن احمد
 محمد بن الحسن بن علي بن
 عن علي بن ابي حمزة عن
 ابن بصير قال سمعت ابا
 عبد الله يقول من
 علم بحسب امله اجترش
 من عمل به قلان
 علمه خير من
 ان علم الناس كلهم
 ترى له قلب قلان
 قال وان مات فان
 ظاهر يدل على انهم
 يقولون بذلك العالم
 بعد موته ولا مثله
 ان فقهاء الامم
 رضوان الله عليهم

العلم من أهل البيت
 القنفذ الأربعة
 أهل البيت لا يعلمون
 علمهم لنا

في العلم والدين عند العصر غير ممكن قد عرف ان يمكن
 الاطلاع عليهم ما بالانوار والاخبار والتصانيف
 ونحو ذلك في غاية السهولة الرابع اطباق الناس
 على النقل عن العلماء الماضين ووضع الكتب من
 المجتهدين ولو لم يجز تقليد هم لزم ان يكون بلا فائدة
 والقول بان فائدة النقل والتصنيف معرفة طريق
 الاجتهاد من تصرفهم في الحوادث والاجماع والحل
 لا للتقليد لا بمن ولا يغني من جوع اذ بعد معرفة
 طريق الاجتهاد من تصرفهم في الحوادث ومعرفة الاجماع
 وغير ذلك فلا بد من القبول ايضا من آثارهم وانجازها
 ورواياتهم فيرجع الى التقليد فتدبر والقول بان
 خلو بعض الازمنة والامكنة عن المجتهدين وعين

التوسل اليهم ولو لم يقبل قولهم انهم لا يعلمون
 يتم المدعى كما لا يخفى الخامس لو لم يكن للبيت قول لازم
 التعطيل في كثير من الاحكام الشرعية اذ عمدت
 الادلة في امثال زماننا اخبارات واحدة او
 متواترة والاجماع المنقولة وكلها اقوال للبيت
 والفرق بين الروايات والفتوى تحكم بارد كما لا يخفى
 على المنصف فانصف السادس دلائل السيد نعم الله
 به في بعض رسائله احدها قوله تعالى فلو لا نفر
 من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا
 قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون فان التفقه
 شامل لرواية الحديث والاجتهاد والتقليد
 حذر القوم المرتب على الانذار ليس الا العمل بما بينه

المختلفة في وقت واحد ووه لهم مواءم في النافرون أو قضا
 فان العلم المتقوّل من صاحب الوحي لا يموت بموت
 ناقلة فيه ما لا يخفى وثانيها اذا اخذ المقلد مسئلة
 من الفقيه الحى وكان مصاحباً له مطلقاً على احواله
 وتبدل على اراءه فافاء بحكمه مستنداً للنص والاجماع
 فعمل به واستمر عليه الى بعد صلوة المغرب فمات
 ذلك الفقيه بين الصلوتين فعل بتلك الفتوى في
 صلوة العشاء فيكون بناء على ما قلناه صلوة المغرب
 صحيحة وصلوة العشاء باطلة فحق مسئلة عن بطلان
 هذه الصلوة الموافق حكمها للنص والاجماع ولا
 يستندون في ابطالها الى شئ سوى موت ذلك
 الفقيه فينبذ فاللازم كونه شريكاً في الاحكام

الشرعية وهذا ما لا ينطبق على اصولنا فم يوافق بها
 ذهب اليه الكون في حيث قال في مسجد الكوفة قال
 على وانا اقول بعنى خلافا لقوله اما علمنا ثار ضوئ
 الله عليهم فاتهم يحكون كلامه ويعلمون به فلا نقا
 في اتباع اقوالهم بين حيوتهم وموتهم نعم ما قال
 فاللازم كونه شريكاً في الاحكام خطر بها الى المثال
 المناسب له في هذا المقام لكشف المرام وهو ان
 البناء اذا بنى بناء من جداراً من جدار محكم وشي
 مستحكم وجلس فيها جماعة وجاء احد وقال مات
 البناء فخرجوا عنها ففسا لهم عن هذا يقولون مات
 البناء ويهبط هذا السقف لان الموت البناء ففقه
 وغرابته غير خفى كما لا يخفى وثالثها ان كتب الفقه

شرح لكتيب الحديث وفوايدها تقرب معانيها
 الثالث لأن فيه العام والخاص وفيها الجمل والمبين
 وفيها المطلق والمقيّد وفيها المشترك والمنصوص
 عليه إلى غير ذلك وهذا يحتاج إلى البيان وليس
 كل أحد يقدر على بيان هذه الأمور والمجتهدون
 رضوان الله عليهم بذلوا جهدهم فيما يحتاج إلى البيان
 وترتبه على أحسن النظام وأما الاختلاف فيهم فهو
 مستند إلى الاختلاف في الأخبار أو فهم معانيها من
 الألفاظ المحتملة حتى لو نقلت تلك الأخبار بعينها
 لكانت موجبة للاختلاف كما ترى باختلاف الواو
 بين المحدثين مع أن عملهم مقصور على الأخبار المنقولة
 وبالجمله فلا فرق بين التصنيف في الفقه والتأليف

في الأخبار لأن الكل أحكام الله تعالى لا يتوهم
 الثاقلين لها كما تقدم انتهى فبقينا على ما كنا عليه
 من الجواز المطلق إذ لا دليل لهم ما يعتمد عليه على
 المنع من دليل عقلي ولا نقل من كتاب الله ولا من
 الأخبار ولا الاجماع المحقق بل الكتاب قاض بما
 قلناه والعقل حاكم بما اخترناه والأخبار شامدة
 بما ذكرناه والاجماع دليل على ما بدناه فلا مرجع
 على الأدلة القائمة الباهرة الظاهرة والبراهين
 القاطعة الواضحة الأبيحة بالأدلة الواهية الزرية
 التي لا يوجب بها علما ولا عملا ولو تصدى لسلوك
 طريقها أحد قد ضل عن سواء السبيل فتدبر ولا
 تكن من الغافلين فخذ ما اتيتك وكن من الشاكرين الحمد

لله أولا واخرا والصلوة على رسوله والميامين
مناله واغفر لنا ولوالدينا وجميع

المؤمنين والمؤمنات

غفور رحيم

فبسمه

٢٢

٢٢

٢٢

٢٢



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله الذي يقضي بالحق وهو خير الفاضلين والصلوة على
 رسوله المبعوث على العالمين صلى الله عليه وآله
باب چندین میگوید فقیر حقیر کثیر التقصیر ابو طالب
 محمد رضا الحسنی الحسنی عفی الله عن جرائمها واولادها
 کاتبها با یمن واولادها یوم القیمة مواضع الامین چونکه
 دیدم مسئله تقلید کردن میت را مسئله مهمه با دلایل

محکم بنیاد فایده و منقح نبود در کلام احدی از علما
 و در توانا و بر طرف گردیده بود و علما در زاویه ها نشسته
 بودند حتی آنکه قول الميت کالمیت مشهور شد
 بود میان فقول با وجود آنکه نبود از برای ایشان دلیل
 نه از معقول و نه از منقول شروع کردم رساله مختصر
 بر صحت و جواز آن در نهایت وضوح و تبیین با ذکر جمیع
 اقوال در این مقال با دلایل و قیل و قال و ترجیح از
 روی عدل و انصاف غیر تعصب و اغصاف امین و
 از خداوند غفار توفیق حق دارم در خالق که گویند
 میباشم رب ادخلنی مدخل صدیق و اخرجنی مخرج صدیق
 و اجعل لی من لدنک سلطانا نصیرا و یاربنی غیبها یدبرها
 در این باب جز عنایت اعلی حضرت شاهنشاه ملایک

سپاه سلطان سلاطین زمان و خافان خواقین دوزخ
شهریار عادل کامل باذل دریا دل جامع هذا یات
ازلی حاوی سعادات لیزلی باسط باط عدل
و احسان پناه و ملجأ اهل ایمان و ایتان چمن ساری
کلش ملک احمدی رونق افزای معوره شریف محمد
مؤسس اساس شرع انور مروج مذهب حق ائمه اثنی
عشر محرم سلسله فضل و کمال مؤکدا زکان دانش
و افضال حافظ شریعت غرا و ملک یضازین بخش
اوزنک کمانی وارث ملک سلیمان نضارت بخش
ریاض کامرانی طرازند افسر فرمانفرمای نص خاتم
عدالت و جهان بینی کوه تراج جلال و کشورستان
روشنی بخش شمع سلطنت و اقبال چراغ افروز انجمن

عظمت و اجلال مالک ملوک عرب و عجم فرمانفرما
ترك و ثبات و ذیله معطی فوضات هرذانی و مظهر
فوحات سبحانی خسر و کبکی نشان السلطان بن السلطان
ابن السلطان الخافان بن الخافان بن الخافان **محمد**
خلد الله ملکه و ادام الله ایتام سلطنته و اغوام دوله
وزیر الله سماء اعتلا لاه ثواب البسات و دوا برالدنیا
و قوام الله مقام کبریا لاه قیام الحجة القاہم بین الزکر
و المقام لا زالک شمس سلطنة مشرق من مشارق
الاقبال و مصونة من افه عین الکمال و نقص الزوال
و الهبوط و الویال عسی الله ان یتق بها الطالب و یتبرک
علیها شایع الاجر و الثواب و لن فانی الشاء الجمیل
فی العاجل فحسبی ما از جو من الثواب الجزیل فی الاجل

وما توفیقی الا بالله توکل علی الله والیه ائید
 پس بدانکه در باب تقلید مجتهد میت میان علما
 رضوان الله علیهم خلاف است ظاهر اکثر علما منع
 است مطلقا یعنی جایز نمیدانند تقلید مجتهد میت
 چه مجتهد حی باشد و چه نباشد و چه تقلید مجتهد
 میت را در حال حیوة او کرده باشد و چه نکرده
 باشد و بعضی از علما جایز میدانند مطلقا چه مجتهد
 حی باشد و چه نباشد و چه در حیات او تقلید
 او کرده باشد و چه نکرده باشد و بعضی دیگر با
 وجود مجتهد حی منع کرده اند و بعضی از متأخرین
 میل بخوار تقلید میت کرده اند در صورتی که در
 حیوة او تقلید او کرده باشد بعضی از محققین ایشان

این قول را اقرب شمرده اند و اقوی قول بخوار
 مطلق میباشد زیرا که دلیلهای مانعین منه آنها
 نهایت سنی را دارند مثل خانه عنکبوت یکی از
 آنها است که علامه ره در تهذیب گفته که اقرب
 است که اگر حکایت کند از میت جایز نیست عمل
 کردن بان چون که میت را قول نمیشد از جهت
 اجتماع بر خلاف از منعقد میشود این دلیل با آنکه
 عین مدعی باشد بحسب حقیقه ملائم مذموب
 امامیه رضوان الله علیهم در باب اجتماع نمیشد
 نظریا بلکه اجتماع نزد ایشان همین از جهت کشف
 اتفاق از رای معصوم میباشد نه باعتبار قول
 احاد مجعین چنانچه میگویند مخالف معروف

الذنب ضرر ندارد نیز در حال حیوة او و حال آنکه
 شهادة مبتی معتبر است در باب جرح و تعدیل و
 ان لازم دارد اعتماد کردن بقول او و زعد دیکر
 دلیل دیگر مانعین است که میگویند متابعت اعلی
 و ارفع از جهتین واجب است بالاجماع و در این عصر ^{باجتماع}
 سابقه مطلع شدن بر آنها نمکن نمیشد جواب آنکه ^{است}
 مطلع شدن بر آنها با تار و اخبار و تصانیف ایشان ^{الغیر}
 در نهایت ظهور و بخی نمائند که این اجماع دلیل مجوزین مطلق
 میباشد دلیل دیگر مانعین است که میگویند هرگاه
 مجتهد رای او بر کرد و رای دیگر اختیار کند واجب
 است عمل کردن بر رای اخیر و ان در اموال امتیاز ندارد
 جواب آنکه با ممکن بودن امتیاز از علم بتواریخ کتبهای

ایشان و فتوای ایشان همین تمام میشود در کتب
 دانسته شود تغییر رای در او و ضرر ندارد اجتماع
 تغییر مثل حق بدلیل اصل دلیل دیگر مانعین است
 که میگویند چونکه دلیلهای فقه ظنی میباشد حجیت
 آنها نمیشد مگر باعتبار ظنی که حاصل شود بانها
 و این ظن ممسوع است باقی بودن از بعد از موت پس
 باقی میماند حکم خالی از سند و بیرون میروند از
 معتبر بودن ان شرعا و فاضل محقق مدق میر بخلاف
 دامت دره در کتاب خود شارع الحجة زیاد کرده که
 مجتهد بعد از موت او ممکن است ظاهر شدن خطاه
 ظنی او چنانچه در حال حیوة او ممکن است پس
 ممکن نخواهد بود گفتن اصل لازم بودن اتباع ظن

مجتهد است زیرا که باقی بودن موضوع معتبر است
 در استصحاب جواب آنکه بعد از تسلیم کردن زوال
 اعتقاد ذات و علوم قائمه بنفس ناطقه بعد از موت
 منع میکنیم خالی بودن حکم را از سبب جهت آنکه هرگاه
 حاصل شود برای مجتهد علم یا ظن شرعی از دلیلی که
 مقترن باشد با و علم یا ظن او پس چگونه جایز نباشد
 عمل کردن بان حکمی که مجتهد فوی داده در حال
 حیوة خود بعد از فوت او و چگونه کلیت نمیکند برای
 دلیل این حکم نسبت مقلد علم یا ظن او که سیاق
 مقترن بوده با و با نبودن علم بمزیل در حیوة او ناچار
 از برای نفی او از دلیل و ادعاء آنکه لازم است باقی
 بودن ظن مجتهد تا چنان عمل مقلد اول مسئله میباشد

نهایت خوف آن است که لازم است که علم بتغیر اعتقاد
 او مهم نرساند و آن در اینجا حاصل است حسب خبر
 و احتمال ظاهر شدن خطا ظن ضرر ندارد چنانچه
 در مجتهد حی ضرر ندارد پس اصل لازم بودن این
 ظن او بحال خود باقی میباشد بدین جهت بعض علماء
 متأخرین میل کردند بجواز تقلید میت هرگاه در حال
 حیوة او مقلد تقلید او کرده باشد و هرگاه در حال
 حیوة او تقلید نکرده باشد و حال خواهند بعد از
 موت او تقلید او کنند جایز نیست تقلید کردن او و
 بعض محققین ایشان این قول را اقرب شمرده اند و مخفی
 نمائند که در این تخصیص غفلت کرده اند زیرا که فرقی
 میان آنکه تقلید او در حال حیوة او کرده باشد یا نکرده

باشند نیست نظر باینجا د طریق مسئلین دلیلهائی بکر
 ذکر کرده اند چون نهایت ضعف را دارد طول ندید
 کلام را بدکر آنها و جواب آنها و نظر بضعف دلیلهای
 مانعین صاحب معالمره در معالمره گفته که دلیلهائی
 که در کلام اصحاب برای منع تقلید میت ذکر شدن
 بدانچه شمار شده چون نهایت پستی را دارد صلاح
 ذکر ندارد پس گفته ممکن است برای منع تقلید میت
 این دلیل را ذکر کنیم که جایز بودن تقلید میت
 اجماع منقول است و لزوم عسر و حرج بتکلیف کردن
 خلق را باجتهات و هر دو وجه صلاحیت دلیل در موضع
 نزاع ندارد نظر باینکه حکایت اجماع صریح در اختصاص
 بتقلید میت میباشد و عسر و حرج دفع میشوند بتقلید

فی الجمله یعنی حتی حاصل و مرجع او اینست که اصل
 حرمت عمل بظن است و آنچه دلالت بر جواز تقلید
 نمیکند دو امر است اول اجماع منقول از علماء
 بر اذن دادن عوام در استفتاء و آن صریح در اخبار
 میباشد و ثانی لزوم عسر و حرج است هرگاه تقلید
 جایز نباشد و آن ثابت نمیکند تقلید را مطلقاً حتی
 آنکه در اینجا مجتهد حی باشد تحقیق این مقام در اصول
 شده که در این زمان اصل جواز عمل بظن است در
 فروع تا حرمت آن ثابت شود مثل قیاس و استحسان
 و غیر آنها آنکه اصل حرمت عمل بظن است در فروع
 پس بنا بر این منع نمیکیم و زود فی را در فروع چنانچه
 این شریعه فان بعض الظن اثم میباشد نه کل ظن و از

در اصول است نظریات ایاث و معتبر نبودن ظر
 و او دون فروغ و اگر هم تسلیم نمائیم که در فروغ
 نیز ظن معتبر نخواهد بود آنهم در صورت امکان علم
 است نه بامسد و در بودن علم و دلیل در تقلید بودن
 محض اجتماعات منقول نیست تا آنکه گفته شود که آنها
 صریح در مجتهدی نباشد یا آنکه صراحت هم ندارد
 بلکه دلالت بر جواز تقلید میت دارد چنانچه در است
 خواهند شد و نیز محض لزوم عسر و حرج نیست تا آنکه
 گفته شود که او مندفع میشود بتقلید حی با آنکه تمام
 نمیشود با و عموم منع تقلید میت بلکه اعتراف بجواز
 است هرگاه مجتهدی نباشد و حال آنکه مراد او عموم
 میباشد چه مجتهدی باشد و چه نباشد نه باستانچه



در این باب است آنکه که لزوم عسر و حرج دلالت
 نمیکند بر جواز تقلید و منع از عینی بودن اجتهاد و
 همچنین آنچه از اخبار وارد شده است از رجوع کردن
 مردم با امرائمه و عجمه بن مسلم و یونس بن عبد الرحمن و
 فضل بن شاذان در اقوال ایشان و احکامشان بنا
 بر آنچه ذکر کرده کثی در ترجمه ایشان و لکن تخصیص
 دادن حی و بیرون کردن میت دلیل میخواهند چون
 تخصیص خلاف اصل است و خلاف اصل دلیل میخواهد
 و مندفع شدن عسر و حرج هم منحصر نخواهد بود
 بتقلید حی بتقلید میت هم مندفع میشود بلکه دلیل
 مسدود بودن راه علم و منحصر بودن چاره در ظن
 بتفصیلی که مذکور خواهند شد ان شاء الله با دلالت

الحار واجتماع است پس صاحب معالم ره گفته که
 قول بجواز چندان فایده ندادد بنا بر اصول ما چونکه
 مسئله اجتهادیه میباشد و فرض عامی در اورجوع
 کردن بقوی مجتهدین است پس در این هنگام اگر
 قائل بجواز میت باشد رجوع کردن بقوی او در
 ظاهر میباشد و اگر حی باشد متابعت کردن او در
 مسئله و عمل کردن بقوی میت در غیر این مسئله از
 درجه اعتبار دور است مخفی نماند که این مسئله
 اجتهادیه نخواهد بود بلکه از توابع مسائل کلامیه
 میباشد و واجبست در او اجتهاد نه تقلید بتفصیل
 که در اصول ذکر شده از معدود نبودن غافل و کاف
 بودن ظن با ممکن نبودن علم هر چند با عقما ذکر کردن

بر قول عالم حی یا میت بوده باشد و شرط نیست
 در معرفت این مسئله حاصل شدن شرایط اجتهادیه
 در فروغ و بر فرض تسلیم که این مسئله اجتهادیه
 بوده باشد و فرض عامی در اورجوع کردن بقوی
 مجتهدین باشد نه دوری لازم خواهد آمد و نه
 مفیده دیگر زیرا که خالی از آن نمیشد تجزئی در
 اجتهاد یا جایز است یا جایز نیست اگر جایز است
 چه ضرر دارد که مکلف مجتهد باشد در این مسئله
 اصولیه و کماکان او ان باشد که رجوع بقول میت^{ان} میکند
 و رجوع کند در باقی مسائل بقول میت و اگر
 جایز نمیشد دور نخواهد بود که تقلید مجتهدی
 کند در این مسئله و تقلید مجتهد میت کند در باقی

۵۸
مسائل و ادعا کردن بعد در امثال این مقامات
برهانیه از درجه اعتبار و دراست پس گفته آنچه
ظاهر است از اتفاق علماء ما بمنع از رجوع کردن
بقوی مجتهد میت با وجود مجتهد حی مخالفه دارد
با قول بجواز آن بلکه بعض اصحاب صریحا حکایت اجما
کردند ان هذا الشی عجاب بسیار تعجب است هرگاه
اتفاق علماء رضوان الله علیهم بر این مطلب بود دیگر
چه شرعی بود وجه احتیاج باین طول و تفصیل بود
با آنکه محقق بودن اجماع هم مشکل است بلکه این تفصیل
از کلام بعض علماء مثل شیخ رکن الدین محمد بن علی الحلی
در شرح مبادی ظاهر میشود حیثیتی گفته که اشبه
النت که گفته شود مستفتی هرگاه یافت مفتی را اجازت

نیست برای او استفتاء از حاکی چه حی باشد و چه
میت چون او مکلف است باخذ کردن با قوی
ظنین پس معتبر است بر او عمل کردن بان مثل مجتهد
که عمل کردن با قوی دلیلین بر او واجب است و
هرگاه نیافت مفتی را یا حکایت کننده از حی یافت
میشود یا نمیشود و هرگاه یافت شود نیز عمل کردن
بقول او معتبر است و اگر یافت نشود یا حکایت
کننده از میت یافت میشود یا نمیشود اگر یافت شود
نیز واجب است عمل کردن بقول او و اگر یافت نشود
واجب است اخذ کردن از کتابهای مجتهدین گذشته
و شیخ سلیمان در رساله مثل این ذکر کرده و از شیخ
علی بن هلال نیز مثل این نقل شدن محققانماندا آنچه

در کلام ایشانست زیرا که اگر مکلف است بآخذ
کردن باقوی ظن پس مکلف به او همانست هرگاه
حاصل شود از حکایت کننده از حی عمل کردن بان
معین است چه مفتی یافت شود یا نشود و هرگاه
حاصل شود از حکایت کننده از میت عمل کردن
بان نیز معین است چه حکایت کننده از حی یافت
شود و چه نشود مفتی هم چه یافت شود و چه نشود
و هرگاه حاصل شود از آخذ کردن از حکایه ای
گذشتگان عمل کردن بان هم نیز معین است حکایت
کننده از حی یا میت یافت شود یا نشود مفتی هم بشرح
پس دلیل ایشان با آنکه نقیض مدعای شان است
دلیل بر جواز مطلق میباشد و این ترتیب هم لا طائل

تحت در تحت او چیزی نمیشد تا مثل نماید صحت
و افیه در و افیه تفصیل غریبی قائل شده مذکور
ساخنه که آنچه بخاطر میسرند در این مسئله آن
که کفی را دانسته شود از حال او اینکه فوی نمیشد
در مسائل مکرر بنظوقا و مذلولات صریح ادله
مثل صدوقین و غیر آنها از قدما جابر است تقلید
کردن او چه حی باشد و چه میت حیوة و موت او
تفاوت ندارد در فوی او و کفی را که دانسته نشود
از حال او این مثل کفی که عمل نمیکند با و از غیبت
و افراد غیبتیه الا اندراج مشکل است تقلید او
چه حی باشد و چه میت بعد از آن بر خود سوالی
کرده باینکه بنا بر این باطل میشود جواز اعتماد چندی

نیز با عتقاد خود در عمل خود در این قسم ثانی و جواب
گفته باینکه لازم نخواهد بود این زیرا که هرگاه حاصل
شود برای او جزم بلزوم یا فردیه حاصل میشود برای
او جزم حکم شرعی و مخالفت حکم مقطوع به غیر مقول
در این تفصیل غفلت و فراموشی میباشد از چند وجه
اول آنکه آنچه نسبت ببعض قدما داده از عمل کردن
با آنچه مذکور ساخته ممنوع است چنانچه ظاهر است
برای مستمع با آنکه باز خواهند ایستاد از فقیه از قول
دادن نظر با آنکه فقه تمام نمیشود بان چنانچه واضح
است ثانی آنکه هر که تقلید میت را جایز میدانند در
هر دو قسم جایز میدانند و هر که جایز نمیدانند نیز در هر
دو قسم جایز نمیدانند این تفصیل خرق اجتماع مرکب

میکند چون مخالفت دارد با آن دو قول با هم و مخالفت
آن دو قول با هم مخالفت جماع است پس ممنوع منه
خواهد بود چنانچه تحقیق این حکم در اصول شده است
آنکه مطلق شدن مقلد باین تفصیل و تفرقه کردن میان
این دو قسم متعیر است بلکه متعذر است رابع آنکه
هرگاه ثابت شد حجت اجتهاد از قسم ثانی بر خود او
ثابت خواهد بود نیز مقلدا و نظر بعوم ادله صو
هرگاه جزی بوده باشد چنانچه او ادعا نموده است
آنکه معظم احکام و فتاوی که عوام احتیاج بانها دارند
همین استنباط از دو قسم اخیر میباشد و غالب احتیاج
مردم بجهت در همین است پس تا مل ثما و تدبیر ثما و
غافل مشو و بدانکه اقوی جواز تقلید میت است

مطلقا چه تقلید او در حیوة کرده باشد و چه نکرده
 باشد چه مجتهد حی باشد و چه نباشد نظر بدلیل عقلی
 و نقلی اما عقلی و آن توقف دارد بجهت مقدمه
 و آن این است که عمل مقلد بقول مجتهد از باب تبعید
 محض یعنی محض تقلید مجتهد نیست بلکه از جهات آن
 که قول او کاشف از نفس الامر است حَسَب ظن مقلد
 چنانچه عمل مجتهد بر او دلالت چنین میباشد نظر بانکه
 و مقلد مرید و مکلف میباشد بتحصیل کردن حکم
 نفس الامری فرقی که میان ایشان میباشد آنست که
 مجتهد باید از دلیل اخذ کند و مقلد از متابعت کرد
 علما و چون راه علم مسدود است باید عمل بظن نمایند
 پس عمل کردن مقلد بقول مجتهد مشروط است بانکه

ظن اقوی بهم رساند که قول او حکم الله نفس الامری
 میباشد نه محض تقلید کردن او باشد چنانچه از تتبع
 معلوم میشود که مقصود شارع از این میباشد و ذکر
 مقبوله عمر بن خطله و آنچه در معنای است از اخبار
 دلالت بر این نیز دارد نیست مجتهد و مقلد هر دو
 ملاحظه نمایند و از جمله چیزی که تقوی میکند بانکه
 بنای مقلد بر بر ظنون است مثل مجتهد نه محض تقلید
 مقدم داشتن اعلما و ارفع از مجتهدین است نظر بانکه
 قول او اقوی و از حج میباشد و ایه شریفه وافی مدایه
 الذین یستمعون القول فیتبعون احسنه نیز اشاره باین
 باین دارد و بعد از تمهید باین مقدمه بدانکه رجوع
 کردن عامی بسوی مجتهد از جهت دلیل عقلی است

که بعد از باقی بودن تکلیف تحصیل حکم الله نفس الامر
و مسدود بودن علم و قیج بودن تکلیف ما الاطلاق
چاره نمیشد غیر از عمل کردن بظن مثل مجتهد چنانچه
ظن مجتهد حاصل میشود از اما ذات فقهیه ظن مقوله
حاصل میشود بمتابعت کردن مجتهدین و در این هنگام
احتیاج دارد در صورت تعدد مجتهدین معین
کردن کتی را که واجب است تقلید او بوی عمل کردن
بظن نظریا نکه بعد از مسدود بودن علم مکلف است
باخذ کردن با قوی ظن بر او واجبست رجوع
کردن بعلما مستنبطین و تفحص و تجسس کردن تا حاصل
شود بر او امتیاز و رجحان یکی از ایشان بمقتضای فهم
او هرگاه حاصل شود بدو تالی ایشان مخیر است میان

این دو تا هر یک که خواهد عمل میتواند کرد و هرگاه
در سه تا حاصل شود مخیر میان سه تا میباشد و
هكذا و هرگاه ترجیح حاصل شد برای او با نکه
قول یکی ازین مجتهدین حکم الله نفس الامر میباشد
تکلیف اوست که عمل بقول او نماید پس معیار حاصل
شدن ظن و رجحان او میباشد که هکذا از حجت حاصل
میشود و گاه هکذا از میت و هرگاه از میت حاصل
شود که گفته او حکم الله نفس الامر است دیگر
ندارد ترك تقلید و ترك متابعت او و عمل کردن
بقول غیر او باقی بودن ظن بحکم الله الفرعی الواقع
نظریا نکه عمل کردن بقول میت در این صورت
تکلیف او میباشد با آنکه قیج است ترجیح مرجوح

بر راجع و قول باینکه قول میت فاذه ظن نمیکند
 جزا فانت بعلت آنکه موث و حیوة در حاصل شد
 ظن بحکم الله نفس الامری دخلی ندارد چون مرد و
 همین برادله که ما خدا نها یکی میباشد اعتماد میکند
 و کفنی بعدم جواز تقلید میت از جهت موث و وجود
 تقلید حی از جهت حیوة او همین است صحیح از جهت بعد
 محض و حال آنکه شناختی که بناء مقلد بر ظن و است
 مثل مجتهد نه محض تقلید مجتهد با وجود آنکه اجماعا
 منقوله در تقدیم علم و اوریع واضح تر و زیاد تر از آنچه
 نقل شده از منع کردن تقلید میت میباشد چنانچه
 بزرگانیکه مهارت در اصول دارند مخفی نیست نهایت
 امر این است که اجماع منقول ظنی میباشد هرگاه بر

عامی ظن اقوی بقول میت در مسئله مرعنه حاصل
 شود که قول او حکم الله نفس الامری میباشد معاوضه
 نمیتواند کند با او ظنی که از اجماع منقول حاصل
 شود بر جایز بودن عل بقول میت در صورتی که این
 ظن ضعیف تر از آن باشد پس هرگاه امر داین باشد
 در مسئله فرزع میان دو مجتهد که یکی از آنها حی
 باشد و دیگری میت و حاصل شود برای مقلد ظن
 اقوی و راجح باینکه متابعت این میت اقرب بحکم الله تعالی
 الامری میباشد از اما ذات خارجه و قرایی که
 دلالت بر او هر چند بسبب مدح علما و وصف کرده
 ایشان این میت را با اتفاق و تحقیق چگونه واجبست
 یا جایز است برای عالمی که جایز نمیداند تقلید میت را

منع نماید مقلد را از تقلید میت مادامیکه حاصل
نشود برای مقلد بطلان آنچه را فهمیده حاصل تحقیق
در مسئله آنست که مقلد در این مسئله مثل یکی
از علما میباشد و مناسط عمل او حاصل شدن ظن
بحکم الله نفس الامری میباشد بعد از مسکود بودن
علم و با وجود ظن قوی بظن ضعیف عمل نمیتواند کرد
پس هرگاه بازگشت امر او بعمل کردن ظن قوی ظن
میباشد هر که ظن او بحکم الله نفس الامری قوی تر
حاصل شود همان تکلیف او خواهد بود چه مجتهد
حتی باشد چه میت و با وجود حاصل شدن قوت
ظن او در جانب میت جایز نخواهد بود عمل کردن
بقول حتی تا مثل نماید نیکو تا مثل دلیل دیگر آنکه هرگاه

قول میت را اعتباری نباشد لازم می آید تعطیل
در بسیاری از احکام شرعیه زیرا که در امثال
این زمان اغلب دلیل اخبارات واحد و اجاعات
منقوله میباشد و آنها قول میت میباشد و تصحیح و
توثیق و جرح و تعدیل کردن آنها هم از شهادت میت
میباشد و قول میت و شهادت او بنا بر این اعتبار
ندارد پس تعطیل لازم خواهد بود و تفرقه کردن
روایات و شهادت با فتوی بسیار صحیف است تا مثل
و تدبر نما و انصاف بده و قول بانکه بعض زمانها و
مکانها خالی میباشد از مجتهدین و توسل بایشان
و هرگاه تقلید میت جایز نباشد لازم می آید عنبر
و جرح منفی مدعا به اتمام نمیکند بعثت آنکه مدعا به

است که چه بجهت باشد و چه نباشد دکت رس
 بایشان داشته باشد یا نداشته باشد دلیل دیگر
 آنکه اتفاق مردم است بر نقل کردن از علماء گذشتگان
 و نوشتن کتابهای ایشان و هرگاه جایز نباشد
 تقلید ایشان لازم است اینکه اینها بی فایده بوده باشد
 و قول باینکه فایده نقل و تصنیف شناختن طریق
 اجتهاد است از تصرف کردن ایشان در حوادث و
 شناختن اجماع و خلاف است نه تقلید لایمن و لا
 یغنی من جوع است نه فریه میکنند و نه از کربنی سیر
 میکنند بعلت آنکه بعد از شناختن طریق اجتهاد از تصرف
 ایشان در حوادث و شناختن اجماع و خلاف و غیر
 اینها لابد است نیز از قبول کردن از آثار و اخبار و

روایات ایشان پس برخواهد گشت بسوی تقلید
 ناممل کن و باریک شو و بفهم و اما دلیل نقلی اول
 اخبارات یکی از آنها است که روایت کرده است
 کثی در ترجمه یونس بن عبد الرحمن بسند عن فضل
 شاذان از پدرش عن احمد بن ابی خلفه قال کتب فی
 قدخل علی ابوجعفر یعود فی مرضی فاذا عند راس
 کتاب یوم و لیله فجعل یصححه و رقه و رقه حتی انزل
 علیه من اوله الی آخره و جعل یقول رحمه الله یونس
 رحمه الله یونس یعنی گفت یونس بن عبد الرحمن بیما یونس
 پس عیادت من فرمود ابوجعفر در آنوقت کتاب شب
 روزی تالیف کرده بودم نزد سیرم بود پس ورق
 ورق فرمودند از اول تا آخر و سه دفعه فرمودند

که رحمت کند خدا یونس را و ظاهر این است که کتاب
 فتوی بود و از سباق کلام حاصل شدن تقریر امام
 بر تقلید یونس بعد از موت او معلوم میشود اندک
 تا ملی دارد حدیث دیگر قال ابو جعفر الجعفری اخذت
 کتاب یوم وليلة الذی الفه یونس بن عبد الرحمن علی
 ابی الحسن العسکری فظرفیه و تصفیه کله ثم قال هذا
 دینی و دین ابائی هموا الحق کله یعنی گفت ابو جعفر
 الجعفری که داخل کردم کتاب یوم و لیلته انجمنی که
 تا لایف کرده بود یونس بن عبد الرحمن برای ابی الحسن العسکری
 پس فرمود در او ورق و ورق فرمودند از اول تا آخر
 و فرمودند که این دین من است و دین اباء من است و
 او حق است همه اگر جایز نبود عمل بقول منست و قنع عرض

بایشان م باید انکار بفرمایند با آنکه تصدیق فرمودند
 یا نهائیت تا یکد چنانچه ظاهر است و مخفی نماند که
 این حدیث تقویت حدیث سابق را نمیکند مندر کبر
 باش حدیث دیگر قال مفضل بن عمر قال ابو عبد الله
 اکتب و بث علمک فی اخوانک فان من اورث کتبک
 بنیک فانه یأمن علی الناس زمان فرج لا یأتون فیہ
 الا بکتبه یعنی گفت مفضل بن عمر که فرمودند برای
 من ابو عبد الله م کتابت کن و بکن کن علم خود را میان
 مردم پس هرگاه فوت تو برسد ازت بگذارد کتاب خود را
 میان او لا خود که خواهد آمد بر مردم زمان فتنه
 و اختلاط الناس نمیکنند مگر بکتابهای ایشان خنثا
 نخواهند بود در دلالت کردن این حدیث بر عمل کردن

بقول میت بلکه در نهایت ظهور است تا مثل و تفکر
 ثنائی اجماع است اجماعی علم است بر واجب بودن
 متابعت علم و اوریع از مجتهدین و اختصاص مجتهد
 حی و بیرون کردن میت دلیل میخواهد و ذکر کردن
 آنکه مطلع شدن بر علم و اوریع در اموال غیر ممکن است
 بتحقیق شناختی که ممکن است اطلاع بر آنها با ثار و اجتناب
 و تضایف و نحو ذلک در نهایت ساقی دلیلهای
 چند است نعم الله به در بعض رسایل خود نقل کرده
 یکی از آنها ایه شریفه فلو لا نفر من کل فرقه منهم طائفة
 لتفقهوا فی الدین ولیندروا قومهم اذا رجعوا الیهم
 لعلهم یحذرون یعنی کاش کوچ میکردند از هر فرقه از
 ایشان جماعتی تافقیه شوند در دین و هرگاه برگردند

بسی ایشان بترسانند قوم خود را شاید ایشان حد
 نمایند از نواهی و عمل کنند با و امر الهی پس تفقه شامل
 حدیث و اجتهاد و تقلید میباشد و حد ذکر کردن
 قومی که مرثی است بترسانیدن نیست مگر عمل
 کردن با آنچه بیان کردند از کوچ کنندگان بسوی
 ایشان و روایت کردند برای ایشان چه باقی باشد
 کوچ کنندگان و چه فوت شوند جمعه آنکه علی که
 از صاحب وحی است پیغمبر دیموث ناقل او میتوان
 گفت که در صورت باقی بودن کوچ کنندگان هم
 انهایی که این کوچ کنندگان فقه را از آنها اخذ کردند
 چه باقی باشند و چه مرده باشند اندک تا مثل دارد
 دلیل دیگر او آنست که هرگاه اخذ کند مقلد مسئله را

از مجتهد حی و بوده باشد مصاحب او و مطلع باشد
بر احوال او و مبدل شدن رایهای او پس قوی از
او را محکمی که مستند اوض واجماع است و عمل کرد
با و و باقی بود بر او تا بعد از نماز مغرب و قوت شد
این فقیه میان دو نماز و عمل کرد بهین قوی در
نماز عشا پس می باشد بنا بر آنچه می که کشید شما نماز
مغرب با و صحیح و نماز عشا و باطل باشد ما سوال
میکنیم بر بطلان این نمازی که موافق است حکم او باضر
واجماع مستندی ندارند در ابطال این نماز سوی مؤ
ان فقیه پس در این هنگام لازم است بودن او و شریک
در احکام شرعی و این موافق اصول ما نم موافق است
با آنچه رفته است بسوی او کونی حیثیتی که گفته در مسجد

کوفه قال علی وانا اقول یعنی فرمود علی و منهم میگو
یعنی خلاف آنچه او فرموده اما علما آثار ضو از الله
علیهم پس ایشان حکایت میکنند کلام او را و عمل میکنند
با و تفاوت ندارد در متابعت کردن اقوال ایشان از حیث
حیوة و ممات ایشان خوب گفته سیدره که لازم است
بوده باشد او و شریک در احکام خطور کرد بقلب من
مثال مناسبی از برای او درین مقام جهت گفتن
مرام و ان این است که بشائی او طاقی بسازد از دیوان
محکم و سقف محکوم و در او نشسته باشند جماعتی تا که
شخصی بیاید و مذکور میکند که بشائی که اطاق را خشت
مردن فقی این جماعت برخیزند و بیرون روند بسرع
تمام هرگاه از ایشان سوال کنید که چه شد شما را که باین

تجیل از اینجا بیرون رفتند گویند این سقف حال خراب
 میشود هرگاه از ایشان سؤال کنید که از کجا دانستید
 گویند بقاء چون مرده حال این سقف هم پایین خواهند
 آمد ملاحظه نمایند مطابق بودن مثال را با مثل
 زیرا که احکام شرعیه مثل سقف است و ادله محکم مثل
 دیوار چنانچه استحکام سقف بدیوار است استحکام
 احکام شرعیه باده میباشد و دیوار هرگاه محکم باشد
 سقف هم مستحکم خواهد بود هر چند بقاء بجز تاهران
 سال دیگر بعد از فوت او سقف باقی خواهد بود چنانچه
 احکام شرعیه هرگاه از ادله محکم بیرون آیند از مرده
 آن مجتهد برهم نخواهند خورد تا قیام قیامت باقی خواهد
 بماند تا اقل کنید و انصاف بدینست که چنین حرف معقول

است دلیل دیگر او آنست که کتابها تفهیمی شرح کتابها
 حدیث است و فواید فقه نزدیک کردن ایندن معنیها
 بسوی فهمهای مردم جهت آنکه در احادیث عام و
 خاص و محل و مبین و مطلق و مقید و مشرک و منصوص
 علیه الی غیر ذلک میباشد و اینها همه احتیاج
 بیان دارند و هر کس قدرش بر بیان آنها ندارد
 و مجتهدون رضوان الله علیهم هم کوشش تمام نموده اند
 در آن چیزهایی که احتیاج بیان دارند و ترتیب
 دادند آنها را بر احسن نظام و آن اختلافاتی که
 میانه ایشان میباشد منسند باختلاف اخبار است
 با فهمیدن معانی آنها از الفاظ مختلفه حتی آنکه
 هرگاه نقل میکردند اخبار را بعینها مرایه بود باعث

بر اختلاف چنانچه مشاهده میکنید اختلافی که
 واداست میان محدثین با اینکه علی ایشان منحصراً
 بر اخبار منقوله میباشد خلاصه فرقی میان تصنیف
 در فقه و تالیف در اخبار نمیشد زیرا که همه
 احکام الله تعالی میباشد و نمیرد بر ذن ناقلین آنها
 چنانچه گذشت تمام شد پس باقی میباشد بر آنچه بود
 بر او از جواز مطلق بعثت آنکه دلیل که اعتماد بر او
 توان کرد برای ما نغین نمیشدند دلیل عقلی و نه
 نقلی چه از کتاب الله و چه از اخبار و چه اجماع بلکه
 کتاب قاضی میباشد با آنچه گفتیم انرا و عقل حاکم است
 با آنچه اختیار کردیم انرا و اخبار شاهد است با آنچه ذکر
 کردیم انرا و اجماع دلیل است بر آنچه بیان کردیم انرا



پس نخواهد برگشت کسی از ادله قاهره باهره ظاهره
 و برهانهای قاطعه و اضحه لایحه بادل واهی و رده
 انجانی که باعث نمیشود با و علی و عملی و هرگاه
 متصدی شود طریق سلوک انرا احدی تحقیق کرا
 خواهد بود از راه راست و اختیار کرده خواهد
 بود ضلالت را بر هدایت پس تدبیر و میباش از
 غافلین فخذ ما اتيتك و كن من الشاكرين الحمد لله اولاً
 و آخراً و الصلوة علی رسولہ و الميامین من الہ اغفر
 لنا و لوالدینا و لجمع المؤمنین
 و المؤمنات انہ غفور
 رحیم





خطی

خطی